مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون
مؤقت

الجلسة ٤٧٢٨
الجمعة، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس: السيد تراوري .... (غينيا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
إسبانيا	السيد سانس
ألمانيا	السيد بلوغر
أنغولا	السيد غسبار مارتنس
باكستان	السيد أكرم
بلغاريا	السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
شيلي	السيد بالديس
الصين	السيد جانغ يشان
فرنسا	السيد دلا سابليير
الكاميرون	السيد تيجاني
المكسيك	السيدة غارسيا غويرا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسون

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة (S/1998/287)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

03-29977 (A)
0329977

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة (S/1998/287)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي ونيوزيلندا واليابان، يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد دوث (أستراليا)، والسيد سافوا (فيجي)، والسيد ماكاي (نيوزيلندا)، والسيد هاراكوتشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد تورك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/345، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. أعطيه الكلمة الآن.

السيد دانيلو تورك (تكلم بالانكليزية): وفقا لطلب مجلس الأمن بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره عن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، استعرض فيه أنشطة المكتب منذ آخر إحاطة إعلامية قُدمت إلى المجلس بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويتضمن التقرير أيضا معلومات عن التحديات المتبقية والنقاط المرجعية التي يتعين على الأطراف في اتفاق سلام بوغانفيل تحقيقها وعن استراتيجية خروج المكتب. واليوم، سأقدم تقريرا عن آخر المستجدات يساعد المجلس في مناقشته للتقرير.

اسمحوا لي أن أبدأ بخطة العمل لإتمام عملية جمع الأسلحة. ما فتئ المكتب يركز على تنفيذ خطة العمل هذه، التي تم اعتمادها في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في اجتماع مشترك للقادة السياسيين وقادة المقاتلين السابقين في بوغانفيل. وقد جاءت خطة العمل نتيجة لاستعراض جاد من جانب الأطراف للتحديات التي تواجه عملية جمع الأسلحة في كل مقاطعة، وللإجراءات الواجب اتخاذها للتغلب على هذه التحديات. والخطة محددة للغاية في أهدافها ومسؤولياتها وأنشطة المتابعة.

ويبدو أن تنفيذ الخطة يسير على ما يرام. فقد تمت استعادة أسلحة إضافية وحدثت ثلاث عمليات لوضع الأسلحة في الحاويات في المرحلة الثانية. وفي إطار خطة العمل، بدأت اتصالات مباشرة مع أشخاص مسؤولين عن عمليات اقتحام الحاويات التي حدثت من قبل. ونتيجة لذلك، نتوقع أن تُعاد قريبا الأسلحة التي أُخذت من إحدى الحاويات. وبالإجمال، توجد ٢٢ حاوية في الجزيرة.

وفي مقاطعات أخرى عديدة، ما فتئ المقاتلون السابقون الذين يعملون بالنيابة عن المكتب يجمعون بين أشخاص وجماعات تقوم عداوة بينهم للترويج للمصالحة وتسوية الأمور الأمر الذي يهيئ جوا يؤدي إلى استرداد قدر أكبر من الأسلحة.

واسمحوا لي أن أقول بضع عبارات عن التحديات التي نواجهها على هذا المسار. إن مقاومة فرانسيس أونا وقوة دفاع ميكاموي التابعة له للانضمام إلى جهود جمع الأسلحة تشكل عائقا رئيسيا أمام الإنهاء الناجح لعملية السلام. والأطراف في بوغانفيل تثابر في جهودها على إشراك قوة دفاع ميكاموي في محادثات بنَّاءة على الصعيدين السياسي والعسكري على حد سواء. ومع ذلك، ومثلما بيَّنت الحادثة العنيفة التي وقعت مؤخرا بالقرب من آراوا، أنه من دون الاشتراك المباشر لأونا في هذه المحادثات، لا يتضح إذا كان لهذه التبادلات مع قوة دفاع ميكاموي تأثير كبير.

ومن سوء الطالع أن أونا يواصل مقاومة نداءات حكومة بابوا غينيا الجديدة وحاكم بوغانفيل وقادة الفصائل ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل للدخول في حوار. وما دام يواصل اتخاذ هذا الموقف ولا يشجع أتباعه على تسليم أسلحتهم، سيظل هناك عائق كبير أمام استكمال عملية جمع الأسلحة في جميع أنحاء الجزيرة. وأود أن أؤكد على أن الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى تواصل بذل جهودها في الميدان.

واسمحوا لي أن أقول بضع عبارات عن عملية الدستور في بوغانفيل. يشجعنا العمل الذي قامت به حتى الآن لجنة بوغانفيل الدستورية التي أصدرت في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ أول مشروع رسمي لدستور بوغانفيل بغرض إجراء مشاورات بشأنه على صعيد الجزيرة بأكملها. وعما قريب سيتم إعداد مشروع ثان لكي تستعرضه الهيئات المعنية في حكومة بابوا غينيا الجديدة وبوغانفيل. وإذا تمكنت لجنة بوغانفيل الدستورية من إكمال المشاورات الداخلية المطلوبة، يمكن وضع مشروع الدستور في شكله النهائي بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وتقديمه إلى الجمعية التأسيسية في بوغانفيل لاعتماده. ومع ذلك، لا يمكن إنشاء الجمعية التأسيسية ما لم يجر التحقق من إتمام المرحلة الثانية من التخلص من الأسلحة. وإذا افترضنا أنه بإمكان المكتب أن يصدر الشهادة المطلوبة قبل إنهاء العمل بشأن الدستور، تتوقع لجنة بوغانفيل الدستورية إمكانية إجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

ومن أجل تعزيز مستوى الأمن والثقة الذي يطلبه اتفاق السلام وتسهيل العملية الدستورية، وقَّعت الحكومة الوطنية والأطراف في بوغانفيل على مذكرة تفاهم تنشئ آلية تشاور فيما بينها بشأن جميع جوانب تنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي. ويدخل في ذلك انتقال السلطات - بما في ذلك الشرطة- والمهام والموارد وأيضا تسوية النزاعات. وسيؤدي تشغيل هذه الآلية واستحداث نظام لتنظيم الأسلحة والتحكم فيها، في أقرب فرصة ممكنة، إلى الإسهام بقدر كبير في تحقيق ذلك المستوى من الأمن والثقة.

وأود أن أتكلم أيضا عن مساعدة فريق مراقبة السلام. ونظرا لإعلان انسحاب الفريق من بوغانفيل بحلول

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للبلدان المساهمة – أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو – على دورها الأساسي في عملية السلام. وتقدر الأطراف في بوغانفيل تقديرا عاليا الإسهامات القيمة لفريق مراقبة السلام. فقد أدى هذا الفريق دورا حاسما في تيسير المحادثات السياسية التي أدت إلى توقيع اتفاق سلام بوغانفيل. ويواصل الفريق دعم عملية السلام بطرق عديدة. وقد أسهم دعمه السوقي والفني لعملية التخلص من الأسلحة إسهاما كبيرا في التقدم المحرز في هذا المجال، كما أن مجرد وجوده كان ولا يزال له أثر في تحقيق الاستقرار.

ونحن نأمل أنه بنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وهو الموعد المتوقع لمغادرة الفريق للجزيرة، سيكون قد تم إنجاز الجزء الأكبر من عملية جمع الأسلحة. ومع ذلك، ففي الوقت الحالي، لا يمكننا التأكد من تحقيق ذلك. ولهذا، سيكون من المفيد إذا استعرضت أطراف الاتفاق، قبل انسحاب الفريق، التقدم المحرز في عملية التخلص من الأسلحة، ولو تطلب الأمر – وأكرر لو تطلب الأمر – النظر في جدوى وضع ترتيب احتياطي يمكن من خلاله توفير الدعم التقني والسوقي إلى المكتب بغية تمكينه من إتمام ولايته والبدء بالانسحاب بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

وبعد معاناة ودمار لعقد من الزمن، يعمل شعب بوغانفيل جاهدا لتحقيق مستقبل أفضل. وهذا التوق إلى السلام يعطينا الثقة بأنه على الرغم من العوائق الكبيرة المتبقية ووجود مخربين محتملين، لا سيما فرانسيس أونا، يمكن أن يُنفذ اتفاق سلام بوغانفيل كاملا قبل نهاية هذا العام، مما يسمح للمكتب بالانسحاب وفقا لطلب مجلس الأمن.

ويمكنني أن أؤكد لكم أن المكتب لن يدخر جهدا من أجل ضمان إتمام ولايته في الوقت المحدد. وفي الشهور الحرجة القادمة، سيكون تأييد المجتمع الدولي والبلدان المجاورة التي شاركت في فريق مراقبة السلام أكثر حيوية مما سبق.

أما وقد شارفت عملية السلام على الانتهاء، فسيكون من المهم بصورة خاصة أن نبيِّن لمواطني بوغانفيل أن السلام سيحقق فوائد في شكل تقديم مساعدة ملموسة لإعادة بناء الجزيرة وتسهيل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. وسيساعد التقدم في تلك المجالات في ضمان بناء السلام على أسس راسخة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد تورك على إحاطته الإعلامية المفصلة.

السيد بالديز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم على الطريقة التي وجهتم بها عملنا هذا الشهر. وأود كذلك أن أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة للنظر في تقرير الأمين العام عن العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. ومن المهم للغاية أن نتلمس آراء بلدان المنطقة، التي أبدت أيضا التزامها بعملية السلام وتعاونها معها. وأود كذلك أن أشكر مساعد الأمين العام، السيد دانيلو تورك على إحاطته الإعلامية القيِّمة عن تطور العملية.

ونرحب بالتقدم المحرز في المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة، التي تم بموجبها تدمير أكثر من ٨٠ في المائة من الأسلحة. ومع ذلك، نحث الأطراف المعنية على مواصلة تعاونها النشط على أمل الوصول بالعملية إلى نهايتها.

وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة السياسي لتيسير عملية جمع الأسلحة والتعجيل بها. كذلك نرحب بعقد اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة التقدم الذي أُحرز في عملية السلام، وهو التقدم الذي سيخدم في بعث رسالة إلى سكان

بوغانفيل عن أهمية وإلحاح إحراز تقدم في تدمير الأسلحة من أجل تمهيد الطريق لدخول التعديلات الدستورية حيز النفاذ.

ونسلِّم بأهمية الدستور الجديد بوصفه محورا لتنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠٠١. ومن ثم، نرحب بالتقدم الكبير الذي أُحرز، فضلا عن المشاركة النشطة لسكان الجزيرة. ونأمل أن يتم استكمال تلك الوثيقة الأساسية في التاريخ المحدد وأن تُعقد الانتخابات هذا العام.

ونرحب بالتعاون المتزايد بين سلطات بابوا غينيا الجديدة والقيادة في بوغانفيل. وقد بيَّن التوقيع في شباط/فبراير الماضي على مذكرة التفاهم التي أنشأت آلية للتشاور بشأن جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ الحكم الذاتي روح الالتزام والثقة بين الأطراف. ونرحب بقرار الحكومة الوطنية لبابوا غينيا الجديدة بسحب قوة الدفاع التابعة لها من الجزيرة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به فريق مراقبة السلام، الذي يقدم دعما مستمرا لعملية السلام في بوغانفيل، وهو الفريق الذي من المقرر أن ينسحب في حزيران/يونيه القادم. وفي ذلك الصدد، نشارك في اهتمام المكتب السياسي بالحاجة إلى تقييم التطورات التي جرت في عملية التخلص من الأسلحة وتحديد ما إذا كان من المستصوب أن يستعاض عنه بآلية أخرى.

ونود أن نشدد على أنه، من أجل أن يكون السلام مستداما على مر الزمن، من الضروري إنشاء إدارة كفؤة واقتصاد قادر على البقاء. ومن ثم لا بد أن تنسق وكالات الأمم المتحدة المعنية جهودها في بوغانفيل بصورة وثيقة مع جهود مجتمع المانحين الدوليين من أجل إعادة السلام وتوطيده. وفي ذلك الصدد، ينبغي لنا كذلك أن نذكر أننا نرحب بالأنشطة التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذها في المنطقة.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للسفير نويل سينكلير وفريقه للعمل القيِّم لصالح السلام والاستقرار في بوغانفيل. ونتمنى لهم النجاح في مهامهم لهذا العام.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في قراره بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، للمرة الأخيرة، طلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يقدم لنا تقريرا عن التقدم الذي أُحرز بصدد الاستراتيجية المتعلقة بإكمال مهمة المكتب وسحبه في نهاية المطاف. ويتضمن التقرير الذي عرضه علينا من فوره مساعد الأمين العام للشؤون السياسية دانيلو تورك معلومات مفيدة للغاية ومفصلة لمساعدتنا في فهم الأنشطة التي قام بها المكتب منذ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويود وفد الكاميرون أن يشكر الأمين العام وممثله نويل سينكلير، وكل أعضاء فريقه على جودة المعلومات التي قدموها لنا.

إن التقرير بصورة عامة واضح ومفصل ويقدم المعلومات الضرورية المتعلقة بتنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل وخطة سحب مكتب الأمم المتحدة السياسي. ويتمثل أساس تلك العملية في جمع الأسلحة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين واتخاذ تدابير عملية محددة لإعادة السلام.

ويمثل إعداد دستور جديد لبوغانفيل معلما أساسيا في تنفيذ اتفاق السلام. وحقا فإن الشرط المسبق الضروري لإنشاء جمعية تأسيسية لبوغانفيل لدى اكتمال إعداد الدستور يتوقف على التدمير الفعلي للأسلحة خلال المرحلة الثانية لعملية السلام. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن مدى تقديرنا للجهود المبذولة حتى اليوم لنزع أسلحة المقاتلين السابقين. ومع ذلك، لكي تكون هذه العملية فعالة بصورة حقيقية، ينبغي كذلك أن تشمل المشاركة الكاملة لجميع الأطراف.

وبالإضافة إلى الجهود الحميدة التي تُبذل، لا بد لنا أن نأسف لعدم مشاركة قوة دفاع ميكاموي التابعة لفرانسيس أونا في عملية نزع السلاح. وعلى غرار ما فعلت حكومة بابوا غينيا الجديدة، يناشد وفد بلادي السيد فرانسيس أونا لإعطاء السلام فرصة بمشاركته في العملية الحالية. ومن شأن ذلك أن يشكِّل إسهاما لا غنى عنه لإكمال عملية السلام الجارية لصالح الجميع. وبالمثل، ندعو مكتب الأمم المتحدة السياسي والأطراف المعنية الأخرى لبذل كل ما في وسعها لتجنب فعل أي شيء يمكنه الإضرار بعملية السلام، مثل مصرع أحد مقاتلي قوة دفاع ميكاموي مؤخرا.

ومثلما نعتقد أن جمع الأسلحة عنصر لا غنى عنه في إكمال عملية السلام في بوغانفيل، فإن إعادة إدماج المقاتلين السابقين واتخاذ تدابير عملية محددة أيضا من أولويات العملية. ونود أن نرحب بجميع الإسهامات التي قُدمت حتى الآن، لا سيما إسهام برنامج إنتاج الكاكاو التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أنشأ عددا من الوظائف لسكان بوغانفيل، وخاصة للمقاتلين السابقين.

كذلك لا يفوتنا أن نذكر أن الجهود التي يبذلها في ذلك الصدد فريق مراقبة السلام ومجتمع المانحين برمته. وفي ذلك الصدد، تصرفت استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة بطريقة مثالية. ونحن ممتنون لها غاية الامتنان.

وقد قرر فريق مراقبة السلام أن ينهي مهمته في ٣٠ حزيران/يونيه. ونأمل أن تتخذ الأطراف في الاتفاقية التدابير الضرورية لضمان أن يستمر العمل الذي أنجزته في المستقبل من أجل أن يتمكن مكتب الأمم المتحدة السياسي من القيام بولايته بفعالية وأن ينسحب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر كما هو مقرر له.

ونحن على قناعة بأنه من أجل تعزيز السلام يجب ألا ينتهي الالتزام الطيب للمانحين حالما ينسحب المكتب السياسي. وعلى العكس، ينبغي أن يستمر، بل ربما يعزز. وذلك هو ثمن السلام الدائم.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دانيلو تورك على الإحاطة البالغة النفع التي قدمها.

وتعرب بلغاريا عن ترحيبها بخطة العمل لإتمام عملية جمع الأسلحة التي اعتُمدت في ١٧ شباط/فبراير، وبالتقدم المحرز في تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة، التي يتوقف عليها إجراء انتخابات لإقامة حكم ذاتي في بوغانفيل وإقرار دستور بوغانفيل الجديد.

ونعرب عن تقديرنا وتأييدنا للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، الذي تم إنشاؤه بالاشتراك مع فريق مراقبة السلام وطرفي الصراع، وذلك بهدف تحديد معايير واضحة لإتمام المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة. وترحب بلغاريا باستعداد بابوا غينيا الجديدة الجلي لتسوية النزاع من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية وتنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل المبرم في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ تنفيذا دقيقا.

وكان من دواعي اغتباطنا توقيع حكومة بابوا غينيا الجديدة وأطراف بوغانفيل في ١٨ شباط/فبراير على مذكرة تفاهم، تنشئ آلية للتشاور فيما بين هذه الجهات بشأن جميع جوانب ترتيبات تنفيذ الحكم الذاتي. ونرحب أيضا باستعداد الحكومة الوطنية لسحب قوة الدفاع التابعة لها من الجزيرة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣.

ونعرب عن شديد امتناننا لأستراليا ونيوزيلندا وفانواتو وفيجي والمملكة المتحدة على الجهود التي تبذلها لتقديم المساعدة المادية من أجل التوصل إلى تسوية عاجلة للمشكلة. ونؤيد النداء الذي وجهه مكتب الأمم المتحدة

السياسي في بوغانفيل لإشراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات التابعة للأمم المتحدة في تسوية مشاكل بوغانفيل، ولا سيما إعادة بناء الهياكل الأساسية وإعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال مشاريع كمشروع الكاكاو الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي.

وختاما، أود أن أشير إلى تقييم حكومتي الإيجابي للغاية بالنسبة للعمل المتفاني والمكثف الذي يقوم به ممثل الأمين العام، السيد نويل سنكلير، وفريقه دعما لتوطيد السلام والاستقرار في بوغانفيل.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أرجو في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره والأمين العام المساعد تورك على إحاطته.

منذ نظرنا في هذا البند في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، توصل مجلس الأمن في النهاية إلى اتفاق بشأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، استنادا إلى التقدم المحرز في عملية السلام في بوغانفيل. ويُظهر هذا ما يساور من أعضاء المجلس القلق إزاء عملية السلام في بوغانفيل وما يعلقون عليها من أهمية.

وفي الوقت الحالي، تواصل عملية السلام إحراز التقدم بصفة عامة، وذلك بالتعاون من جانب الأطراف في اتفاق سلام بوغانفيل ، بما فيها حكومة بابوا غينيا الجديدة. وتعرب الصين عن اغتباطها لهذا التطور. ونرجو أن تواصل الأطراف التحلي بروح الإيجابية والمرونة بغية تيسير التسوية السلمية النهائية لمسألة بوغانفيل.

و لم يتسن القيام بجمع السلاح وفقا للجدول الزمني لأسباب متباينة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء هذه المسألة في إحاطتنا الإعلامية السابقة. فجمع الأسلحة من العوامل التي تحدد ماهية العمل في وضع الدستور وله تأثير هام على عملية السلام. ولذلك فإن الصين ترحب بخطة العمل لإتمام جمع الأسلحة، التي اعتمدت منذ فترة ليست بالبعيدة، وتحث الأطراف على اتخاذ إجراءات عملية للوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الخطة.

وما برح فريق مراقبة السلام يؤدي دورا هاما في مساعدة مكتب الأمم المتحدة السياسي في عمله. فلم يكتمل بعد جمع الأسلحة كما أن عملية السلام قد بلغت منعطفا حاسما. وتتابع الصين عن كثب كأعضاء المجلس الآخرين تطور الحالة في بوغانفيل وتعرب عن استعدادها لتهيئة الأوضاع التي تتيح للمكتب مواصلة أدائه لدوره الواجب في عملية السلام. ذلك أن المكتب يضطلع منذ مدة بأعمال فعالة ومثمرة. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها للمكتب، وستدعمه في أعماله على الدوام.

السيد بلويغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه لتقرير الأمين العام الأخير عن الحالة في بوغانفيل، ونعرب كذلك عن تقديرنا الرفيع للإحاطة الإعلامية الوافية للغاية التي قدمها لنا الأمين العام المساعد دانيلو تورك.

وتثني ألمانيا على النجاح الذي حققه بالفعل السيد سنكلير وفريقه الصغير، بالتعاون مع أعضاء فريق مراقبة السلام، وتعرب عن تأييدها الكامل لإتمام المهمة على النحو المقرر قبل نهاية هذا العام. ولا نزال نعتبر هذا الجدول الزمني واقعيا.

وقد تم حتى الآن، كما جاء في التقرير الماضي للأمين العام، إنجاز خطة المرحلة الثانية للتخلص من الأسلحة في معظم مناطق بوغانفيل. وقد أتمّت مقاطعتان عملية نزع السلاح بالكامل. ويمثل هذا إنجازا غير عادي وتحسنا مطردا في عملية التخلص من الأسلحة منذ جلسة مجلس الأمن الماضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتعرب ألمانيا عن تقديرها لهذا التطور المطرد.

ولا يمكن أن ينال من هذا التقييم العام الإيجابي تبادل إطلاق النار الذي وقع في الآونة الأخيرة، مما نجم عنه موت أحد مقاتلي قوة دفاع ميكاموي. ونرى أن هذا الحادث صغير بعض الشيء ولا يعرض عملية السلام الجارية في بوغانفيل للخطر. ونتفق مع الأمين العام في أنه:

"يشكِّل وضع دستور بوغانفيل الجديد جزءا أساسيا من تنفيذ اتفاق السلام". (S/2003/345، الفقرة ٨)

وفي أن يُختتم نجاح عملية نزع السلاح بإجراء انتخابات حرة. بيد أنه نظرا لعدم إمكان إحراز تقدم في عملية الدستور والانتخاب التقدم حتى يتم التحقق من اكتمال المرحلة الثانية للتخلص من الأسلحة، فإننا نحث جميع الأطراف على الإسهام بنشاط في إنجاز تلك المرحلة من الخطة في وقت قريب.

وقد أحطنا علما بنوايا فريق مراقبة السلام المتعلقة بوقف جميع العمليات على الجزيرة يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. بيد أنه نظرا للشك في اكتمال خطة التخلص من الأسلحة بحلول ذلك التاريخ، ينبغي لنا تركيز جهودنا على بدء التحقق من المرحلة الثانية على الفور حتى نحافظ على إمكانية إنجازها قبل انسحاب فريق مراقبة السلام. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نبدأ خططا طارئة لأننا لا يمكن أن نتيقن أبدا من تحقيقنا ذلك الهدف في الموعد المحدد، وينبغي أن نطلب إلى أعضاء فريق مراقبة السلام أن ينظروا ، بالتعاون مع الأمانة العامة، في اتخاذ ترتيبات بديلة حتى نهاية عام ٢٠٠٣ إن اقتضت الضرورة ذلك.

واليوم، لا شك في أن عملية السلام في بوغانفيل أقوى مما كانت من قبل. بيد أنه يتعين على المجتمع الدولي توطيدا لما تحقق حتى الآن وترسيخا للسلام والاستقرار في بوغانفيل أن يقدم الدعم المتصل، حتى بعد رحيل المكتب المتوقع في نهاية ٢٠٠٣.

السيدة غارسيا غويرا (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية): يتقدم وفدي بالشكر للأمين العام على تقريره عن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وللأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد دانيلو تورك، على المعلومات التي وافانا بها من فوره.

كما أودّ أن أؤكد مجددا امتنان المكسيك لممثل الأمين العام، ممثل غيانا السفير نويل سنكلير، على العمل الذي قام به وعلى قيادته لمكتب الأمم المتحدة السياسي، وامتنانها لمساعديه وجميع من يشاركون في أعمال فريق مراقبة السلام: وهم حكومات أستراليا وفيجي ونيوزيلندا وفانواتو.

ويتضمن تقرير الأمين العام معلومات تدفعنا إلى الأمل في أن تتطور الحالة في بوغانفيل على نحو إيجابي، رغم التعقيدات التي نشأت والتي يتعين التصدي لها. ومن المطمئن لذلك أن تُعتمد خطة العمل لإتمام جمع الأسلحة في اجتماع بوكا يوم ١٧ شباط/فبراير، علما بأن هناك التزاما مقررا من قبل بإنجاز المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويأمل وفد المكسيك أن يؤدي هذا الالتزام المجدد إلى إنهاء تجميع العشرين في المائة من الأسلحة التي لم يتم تجميعها بعد، لكي نتمكن من الدخول بشكل كامل في المرحلة الثالثة.

ومما يشجعنا أيضا الأنباء عن اجتماعات يُزمع عقدها بين قوة بوغانفيل للمقاومة وجيش بوغانفيل الثوري. ونحن على ثقة بأن هذه الاجتماعات ستحقق نتائج إيجابية جدا.

ولا شك أن المبادرات من هذا النوع ستجبر قوة دفاع ميكاموي، وبصفة خاصة قائدها فرانسيس أونا، على

قبول الواقع الجديد في بوغانفيل والتعاون وتنحية الماضي جانبا والاقتناع بأن المجتمع الدولي غير مستعد لقبول استمرار الوضع الحالي. ولتحقيق هذا ينبغي أن يوجه مجلس الأمن نداء للزعماء السياسيين وزعماء المحاربين السابقين لاستكمال جمع الأسلحة والانتقال إلى المرحلة التالية. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء الإعلان عن انسحاب فريق مراقبة السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويود وفدي أن يعرف آثار هذا القرار على عملية السلام.

إن إتمام المرحلة الثانية من خطة تجميع الأسلحة ضروري. والتقدم المحرز في معرض إعداد الدستور الجديد واشتراك المواطنين في هذه العملية دليل قاطع على إرادة شعب بوغانفيل. ولذا إن المكسيك واثقة تماما، بفضل دعم مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، بأن تطلعات شعب بوغانفيل في عقد انتخابات لانتخاب حكومة مستقلة ذاتيا قبل عام ٢٠٠٣ ستتحقق. ونشجع اللجنة الدستورية على الاستمرار في عملها من أجل الانتهاء من مهامها في أسرع وقت ممكن.

وفي هذه العملية، إن تعاون سلطات بابوا غينيا الجديدة ضروري. ولذا نحن نمتدح المبادرات، مثل زيارة عدد من الوزراء وأعضاء آخرين في حكومة البلد في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، وبصفة خاصة التوقيع على مذكرة التفاهم في تلك المناسبة، التي سمحت بإنشاء آلية للمشاورات بشأن جميع جوانب تنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي بما في ذلك نقل السلطة والوظائف والموارد وتسوية الخلافات.

وإن مبادرة والتزام وعزم القادة والمحاربين القدامى في بوغانفيل في معرض تعزيز اتفاق السلام ضرورية، وينسحب ذلك أيضا على المصالحة وإعادة إدماج المحاربين السابقين وإعدادهم لإعادة اندماجهم في حياة مجتمعاقم، الأمر الذي سيتطلب إعادة بناء المؤسسات العامة وإعداد استراتيجيات ناجحة من أجل المصالحة وإعادة الإدماج.

ويثلج صدرنا قول الأمين العام في تقريره إنه مع اقتراب انتهاء الولاية السياسية للأمم المتحدة في بوغانفيل، يحاول مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل إشراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في إعادة الخدمات المجتمعية والبنية التحتية. والمساعدة في تنمية الجزيرة هي أفضل طريق لتجنب الصراع من الاندلاع مرة أخرى.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجددا على بيان وفدي بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بأنه من الأهمية بمكان أن يوجه مجلس الأمن نداء للبلدان المانحة لكي تدعم تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمرافق من أجل تسهيل الانتقال السلمي لبناء مستقبل بوغانفيل السياسي.

مرة أخرى، أشكر السيد تورك على المعلومات التي قدمها لنا.

السيد سانز (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): نحن ممتنون للأمين العام على تقريره بشأن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وعلى العمل الذي أنجزه ممثل الأمين العام السيد نويل سينكلير. إن نزع السلاح هو مفتاح التقدم في عملية السلام في سياق اتفاق سلام بوغانفيل. ويحدونا الأمل في أن خطة العمل التي اعتُمدت أخيرا لجمع الأسلحة سوف تؤدي إلى إتمام المرحلة الثانية بأسرع ما يمكن.

ونحن نناشد فرانسيس أونا وأتباعه التعاون بنشاط في إزالة الأسلحة والمشاركة في عملية الانتقال إلى الحكم الذاتي.

وترحب اسبانيا بالتقدم في عمل اللجنة الدستورية. ونأمل في أن يُعرض مشروع الدستور على الجمعية التأسيسية

قبل الحد الزمني وأن تُجرى الانتخابات في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٣.

ونرحب أيضا بتوقيع الحكومة الوطنية والأطراف في اتفاق بوغانفيل مؤخرا على مذكرة التفاهم لتنفيذ اتفاقات الحكم الذاتي، ونرحب بقرار الحكومة الوطنية سحب قواهّا الدفاعية من الجزيرة. ونحن ممتنون لإسهام فريق مراقبة السلام الذي أعلن أنه سيوقف عملياته في ٣٠ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد اقتراح المكتب السياسي بأن تقوم الأطراف ببحث التقدم المحرز في مجال تدمير الأسلحة، وإذا اقتضى الأمر النظر في إمكانية إيجاد بديل لفريق مراقبة السلام، وذلك لمساعدة المكتب السياسي على الانتهاء من مهامه وانسحاب في موعد أقصاه نهاية العام.

ومع التقدم في عملية السلام، لا بد أن نؤكد على أهمية إعادة تأهيل المحاربين السابقين وإعادة دمجهم وإعادة بناء البنية الأساسية والخدمات المجتمعية.

ونحن نثق بأن السلام والاستقرار سيجري دعمهما في بوغانفيل بحيث تؤدي عملية السلام إلى انتخاب حكومة مستقلة ذاتيا وإغلاق المكتب السياسي بعد انتهائه من مهمته بنجاح.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل وكذلك أن أشكر السيد دانيلو تورك مساعد الأمين العام على إحاطته لنا صباح هذا اليوم عن آخر التطورات هناك. ويسرنا أن نرحب بيننا بالسيد الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة الصديقة وأن نعبِّر لحكومته وله شخصيا عن امتناننا للمعلومات المفيدة والدقيقة التي قاما بتزويد المجلس بها حول مختلف التطورات في بوغانفيل وكذلك على تعاون الحكومة في بابوا غينيا الجديدة الإيجابي مع قرارات المجلس ذات الصلة.

لقد شكلت مسألة إتمام المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة والتأخير فيها مصدر قلق بالغ كونه يحول دون إحراز تقدم في تشكيل حكومة بوغانفيل المستقلة ذاتيا، وتنفيذ ضمان إجراء استفتاء بين سكان بوغانفيل بشأن مستقبلها السياسي. ورغم ما ورد في التقرير عن تكثيف الجهود من أجل إتمام هذه المرحلة، إن ٨٠ في المائة من بوغانفيل فقط قد بلغت تلك المرحلة، ناهيك عن عدم مشاركة فرانسيس أونا وقوة دفاع ميكاموي التابعة له في عملية السلام. لهذا نأمل بأن تثمر كافة الجهود والنداءات التي وجهت له، والاتصالات التي تمت معه لإقناعه بالانضمام لهذه العملية، وأن تتوصل هذه الاتصالات إلى الحصول على التزام واضح بالامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو انتهاج أي سياسات يمكن أن تؤدي إلى إعاقة تنفيذ اتفاق السلام أو عرقلته.

فيما يخص الجانب الدستوري نعرب عن تفاؤلنا تجاه إعداد مسودة الدستور لبوغانفيل والتي ستناقش المسودة الثانية له قريبا آملين الانتهاء من المشاورات الداخلية المطلوبة لذلك بسرعة ويسر، لكننا نتفق تماما مع ما جاء في التقرير بأنه لا يمكن إنشاء الجمعية التأسيسية قبل التحقق من إتمام المرحلة الثانية لخطة التخلص من الأسلحة.

ونعتقد أن التقرير واقعي في وصفه للعملية في بوغانفيل، وأنه على الرغم من أن المضي نحو الهدف النهائي لولاية المكتب المتمثل في التحقق من أن الأسلحة المجمعة في المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة قد وضعت تحت إشرافه في حاويات مأمونة يُحكم إغلاقها – ليس إغلاقا كاملا ولكنه إغلاق فعال – ويبعث الأمل في إتمام

الإجراءات الأخرى، وصولا إلى عقد الانتخابات قبل نهاية هذا العام؛ وإتمام ولايته بإقامة أول حكومة للحكم الذاتي.

وفي هذا الصدد، كنا نتطلع إلى أن يتضمن التقرير تفاصيل أكثر عن استراتيجية الخروج وجدولا زمنيا لها وللمراحل اللاحقة من تنفيذ ولاية المكتب.

ومن جهة أخرى، نود الإعراب عن تقديرنا لما تبديه حكومة بابوا غينيا الجديدة من التزام بتنفيذ اتفاق السلام، وبخاصة توقيعها على مذكرة تفاهم بين الحكومة الوطنية والأطراف في بوغانفيل، والتي وضعت آلية للتشاور فيما بين هذه الجهات. وهنا نشاطر الأمين العام رأيه بأن إنشاء هذه الآلية قبل الموعد المطلوب ينم عن الثقة القائمة بين الجانبين.

وكذلك نعرب عن تقديرنا لمساهمة فريق مراقبة السلام القيِّمة في عملية السلام، ونثني كذلك على ما قدمته الجهات المانحة الإقليمية من دعم مستمر لعملية السلام ونشجعها على مواصلة المساعدة في المستقبل.

أخيرا، نشارك الأمين العام في الثناء على الممثل الخاص السيد نويل سينكلير وأفراد فريقه الذين عملوا بكل جد وإخلاص للمساعدة على تحقيق السلام والاستقرار في بوغانفيل.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر، من خلالكم، سيدي الرئيس، الأمين العام على آخر تقاريره عن أعمال مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل والأمين العام المساعد دانيلو تورك على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ونرحب بالتقدم الذي أحرز منذ آخر مناقشة أجريت في المجلس، ونثني ثناء حارا على عمل السفير نويل سينكلير وفريقه في بوغانفيل. وفي الوقت الذي ينشغل فيه المجلس بشواغل أخرى، من الأمور الحسنة جدا أن يجري تذكيرنا بمنطقة أخرى تقدم فيها الأمم المتحدة إسهاما إيجابيا جدا في عملية السلام.

ونرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين الحكومة الوطنية وأطراف بوغانفيل، التي تنشئ آلية للتشاور فيما يتعلق بكل جوانب الترتيبات المتعلقة بالحكم الذاتي، بما في ذلك نقل السلطات، والمهام والموارد وتسوية التزاعات.

ونرحب بالتزام رئيس الوزراء السير مايكل سوماري بعملية السلام والمشاركة الشخصية الوثيقة من وزراء حكومته، بقيادة وزير العلاقات الحكومية الدولية، السير بيتر بارتر.

ويسعدنا أن تكون خطة العمل لإتمام جمع الأسلحة ماضية إلى الأمام، وأنه يجري رصد التقدم المحرز في هذا المجال. ونأمل أن يصبح التقدم سريعا.

وقد لاحظنا ما قاله الأمين العام المساعد تورك عن عدم ادخار أي جهد لضمان إكمال ولاية المكتب السياسي في الوقت المناسب. وفي ذلك السياق، سيكون من المهم إكمال المرحلة الثانية في الوقت المحدد لها لضمان دخول الترتيبات الدستورية حيز النفاذ قبل نهاية الولاية.

وإننا ندعم انشغال جميع الأطراف بالإلحاح على مشاركة فرانسيس أونا وقوة دفاع ميكاموي التي يقودها في عملية السلام، ولكننا لا نعتقد أنه ينبغي السماح لهذا الأمر بأن يؤخر التقدم السريع تجاه المرحلة الثالثة من برنامج التخلص من الأسلحة.

ونقدر أيضا الإسهام القيم الذي قدمه فريق مراقبة السلام، ويهمنا أن نعرف ما يفكر فيه مكتب الأمم المتحدة السياسي كبديل لفريق مراقبة السلام، عندما ينسحب في نهاية حزيران/يونيه. ومن الواضح أنه لا تتوفر موارد إضافية. وفي ذلك السياق، شعرنا بخيبة الأمل عندما علمنا أنه ليس

من المحتمل أن يكتمل التخلص من الأسلحة بحلول حزيران/يونيه، عندما يتوقف عمل فريق مراقبة السلام.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتقديم ما يمكنها من المساعدة. وقد قدمنا أكثر من ٥٠ ٠٠٠ جنيه استرليني خلال السنتين الماضيتين لدعم التخلص من الأسلحة وإعادة التأهيل.

أخيرا، يهمنا أن نعرف عن المناقشات الجارية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل بشأن استمرار بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك كيفية معالجة مسألة إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم.

السيد سميرنوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن امتنانه للأمين العام على تقريره، ويود أيضا أن يشكر الأمين العام المساعد السيد دانيلو تورك، على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها عن آخر التطورات.

ويرحب الوفد الروسي بالتزام حكومة بابوا غينيا الجديدة ولجان بوغانفيل التزاما مبدئيا بالتسوية السلمية ويؤيد تماما الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتنفيذ اتفاق السلام.

وبعد أن وافق مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، مضى من ضرورة المحافظة على الزخم الإيجابي لعملية السلام على الجزيرة وإحراز أسرع تقدم ممكن، إلى المرحلة الدستورية. وفي ذلك الصدد، نحن نتفق مع ما أُعرب عنه اليوم من قلق بشأن استمرار المشاكل المتعلقة بجمع الأسلحة. ونعتقد أن من المهم أن يبذل قادة بوغانفيل السياسيون والعسكريون السابقون، الذين اعتمدوا في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، خطة عمل لإتمام جمع الأسلحة، قصارى جهدهم لضمان اكتمالها بأسرع ما يمكن. وأحد الشروط الضرورية لهذه العملية يتمثل أيضا في اعتماد الأطراف في اتفاق بوغانفيل للسلام تدابير سياسية عاجلة لأن يشارك في عملية السلام كل الذين لم يشاركوا بعد.

والمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة السياسي وفريق مراقبة السلام للأطراف في هذا الجهد تستحق منا كل الدعم. ونحن ننظر على نحو إيجابي إلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. ونعرب أيضا عن امتناننا لبلدان المنطقة على ما قدمته من مساعدة في عملية السلام.

ونلاحظ مع الارتياح التقدم الذي حققته لجنة بوغانفيل الدستورية، ونعرب عن أملنا في أن تتم العملية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الدستور حسب الجدول الزمني المرسوم لها، وأن يشمل المشروع النهائي مصالح جميع الأطراف.

ونرحب بتوقيع الحكومة الوطنية في بابوا غينيا الجديدة وأطراف بوغانفيل على مذكرة تفاهم في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أنشأت آلية للتشاور بشأن جميع جوانب تنفيذ اتفاقات الحكم الذاتي لبوغانفيل. ونلاحظ قرار الحكومة الوطنية القاضي بأن تسحب قواتها المسلحة من الجزيرة.

وإننا نتفق مع الرأي المعرب عنه بضرورة أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، المساعدة في عمليات إعادة التأهيل وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في بوغانفيل، ولا سيما في تنفيذ برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم، وإصلاح الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات العامة. ونحن مقتنعون بأنه يمكننا، من خلال جهودنا المشتركة، أن نحقق السلام الطويل الأجل في الجزيرة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعدة دانيلو تورك على عرضه تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. ونود أن نسجل تقديرنا لأعمال الأمم المتحدة، ومكتبها السياسي في بوغانفيل وجميع الأطراف التي عملت على إيجاد حل سلمي للصراع في ذلك الإقليم وعلى تيسيره وتنفيذه. والقرار الشجاع الذي اتخذته حكومة بابوا غينيا الجديدة لسلوك هذا الطريق والتزامها القوي بعملية السلام يستحق تقديرنا الخاص. وأود أن أرحب بمشاركة الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة هنا.

إننا نؤيد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لإكمال التحقق من المرحلة الثانية لخطة التخلص من الأسلحة. وهذا شرط هام مسبق لإجراء الانتخابات بعد ذلك لحكومة متمتعة بالحكم الذاتي في بوغانفيل. ومن شأن ذلك، إلى جانب التغييرات الدستورية الضرورية، أن يمهد الطريق لمنح الحكم الذاتي وإجراء استفتاء في نهاية الأمر يمارس فيه شعب بوغانفيل حقه في تقرير المصير، وفقا لأحكام اتفاقي لنكولن وأراوا.

وتؤيد باكستان تأييدا قويا هذا المسار الذي وافقت الأطراف بشجاعة على اتباعه. ومع ذلك، نتفق مع الأمين العام الذي يذكر في الفقرة ١٧ من تقريره (S/2003/345) أن ”عملية السلام ... أقوى من أي وقت مضى. بيد [أنها] ما زالت بحاجة إلى رعاية“. وتلك الجماعات التي لا تزال خارج عملية السلام يجب أن تُشجع على الانضمام إليها. إن السلام هو الحل الوحيد، وهذه العملية، مع أنها شاقة، لا تزال أفضل ضمان له.

وتعتبر باكستان ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل حاسمة لبناء السلام وكذلك الثقة في ذلك الإقليم. ونحن نأمل أن يتاح للمكتب الوقت الكافي والموارد الكافية لإكمال مهمته المعقدة. ونأمل أيضا ألا يؤثر انسحاب فريق مراقبة السلام بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ تأثيرا ضارا على عمل المكتب في تنفيذ ولايته. وإذا أثر عليه، نأمل أن يكون بالإمكان إيجاد ترتيبات بديلة لعلاج المشكلة وتيسير مهمة المكتب. ونأمل ألا ينتهي دور الأمم المتحدة في بوغانفيل بانتهاء ولاية المكتب، وأن تواصل الأمم المتحدة العمل هناك وأن تستمر على طريق تيسير التنفيذ الكامل لعملية السلام.

وأخيرا، أود أن أعلن بأن التقدم كان ممكنا بخصوص بوغانفيل بفضل موقف حكومة بابوا غينيا الجديدة الشجاع في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وفي السماح بممارسة حق تقرير المصير.

ولا يسعني إلا أن ألاحظ وأتمنى أن يكون بإمكان الأمم المتحدة التي تقوم بدور الوساطة والتيسير البارز بشأن هذه المسألة أن تمارسه منظمتنا أيضا بشأن نزاعات أكثر خطورة وأطول عمرا، مثل النزاع حول جامو وكشمير، حيث لا يزال حق تقرير المصير الذي نصت عليه قرارات مجلس الأمن معلقا لأكثر من ٥٠ عاما.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد دانيلو تورك على إحاطته الإعلامية وأن أذكر أن التطورات في بوغانفيل تثير فينا التفاؤل. لقد قرر أعداء الأمس أن يسووا خلافاتهم عن طريق الوسائل السلمية وأن يعدوا لمستقبلهم معا.

نحن لاحظنا التقدم الذي أُحرز في مجال جمع الأسلحة، بالرغم من التأخيرات في إكمال المرحلة الثانية. ونعتقد أن خطة عمل بوكا المؤرخة ١٧ شباط/فبراير هامة بشكل خاص في هذا الصدد. فهي تحدد بوضوح العقبات التي ينبغي القضاء عليها وتضع المهام ذات الأولوية. وستمكننا من الإسراع بعملية جمع الأسلحة التي لا تزال في

أيدي الفصائل. وسنعمل، بطبيعة الحال، على إنجاح التدابير المحددة لوضع الأسلحة في حاويات والمخطط لها في إطار المرحلة الثانية. وبالفعل، سيكون نجاح هذه المرحلة عاملا رئيسيا في عقد جمعية تأسيسية في بوغانفيل.

وستضطلع تلك الجمعية باعتماد الدستور المقبل. ولقد قدمت لجنة بوغانفيل الدستورية في شهر شباط/فبراير الماضي مشروعا أوليا، ومن المقرر إصدار صيغة معدلة في غضون الأيام المقبلة. وهذه مرحلة سياسية كبرى ربما ستفتح الطريق أمام إجراء الانتخابات بنهاية هذا العام.

وبالرغم من هذا التقدم، لا تزال لدينا بعض النقاط التي تثير القلق. وأعني بشكل خاص كون السيد فرانسيس أونا وقوة دفاع ميكاموي التابعة له لا يشاركان في عملية السلام. وهذا الرفض قد يعرقل القضاء التام على الأسلحة في بوغانفيل، ولهذا ينبغي أن نشجع جهود الأطراف في اتفاق سلام بوغانفيل الرامية إلى إقناع السيد أونا بالمشاركة في تلك العملية.

وأود أن أختتم بياني بالتطلع إلى الأمام. إن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل سينهي أعماله بنهاية هذا العام. ونود أن نشكر السيد نويل سنكلير على العمل الذي قام به. بيد أنه علينا أن نفكر الآن في الطريقة التي ستتولى بها الأمر بعد ذلك العناصر الفاعلة الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المانح الدولي بأسره أيضا. وستظل بوغانفيل تتطلب تأييدا واسعا من أجل بدء السير على طريق التنمية المستدامة. وسيكون هذا واحدا من الجوانب الأساسية لتعميق جذور السلام.

السيد وليمسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد تورك، على إحاطته المفيدة.

إننا نرحب بهذا التقرير المكتوب الأول على الإطلاق بشأن التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. فالحصول على تقرير مكتوب بشكل منتظم يقدم مساعدة كبيرة لأعضاء المجلس في تقييم تقدم المكتب، ولا سيما وأن المكتب يقترب من موعد انتهاء مهمته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

كنا نود أن نرى على نحو أوضح جدولا زمنيا ونقاطا مرجعية لاستراتيجية خروج المكتب، تتضمن خطوات محددة يخطط لها المكتب بغية الوفاء بكل نقطة مرجعية في الوقت المحدد. ونأمل أن يكون التقرير الذي يعد لمناقشة المجلس المقبلة بشأن هذا الموضوع معدلا وأكثر تفصيلا في هذا الشأن.

وترحب حكومة الولايات المتحدة بالتقدم الذي أُحرز نحو إنجاز المرحلة الثانية من التخلص من الأسلحة، ووضع الأسلحة في حاويات. يبيِّن التقرير أن ٨٠ في المائة من بوغانفيل وصل إلى المرحلة الثانية بنهاية شباط/فبراير. ونحن نهنئ المكتب على دوره في هذا الإنجاز الممتاز، ونحيي قيادة الفصائل البوغانفيلية الرئيسية لالتزامها الواضح بعملية السلام.

ويسرنا أن الحالة الأمنية تحسنت بشكل كبير على الجزيرة. ويثير التقرير مشاعر قلق بشأن الجماعة المنشقة بقيادة فرانسيس أونا وقراره بأن يظل خارج عملية السلام. ومع ذلك، نتساءل عن مدى الخطورة التي تمثلها بالفعل مشكلة كهذه. إننا نفهم أن فصائل بوغانفيل الرئيسية لا ترى أونا تهديدا خطيرا. فعصابته الصغيرة تبدو مهمشة. ولقد ظل خارج عملية السلام لمدة خمسة أعوام، ويبدو من غير الواقعي أن نتوقع تغييرا في هذا الوضع عما قريب.

وأظهرت الغالبية العظمى من أهالي بوغانفيل الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ١٨٥ نسمة أنهم يحرصون على التقدم

نحو الحكم الذاتي الآن. وإكمال لجنة بوغانفيل الدستورية، الذي نرحب به، لمشروع دستور، دليل واضح على هذه النقطة. ومن المهم ألا يسمح المجتمع الدولي بأن يكون الكمال عدو التقدم. وينبغي ألا يسمح لمجموعة صغيرة مهمشة بأن تجعل عملية السلام برمتها رهينة، مما يعطل توثيق انتهاء المرحلة الثانية من عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل إلى أجل غير مسمى.

ووفدي يتساءل متى يكون هذا المكتب مستعدا للتصديق على أن عددا كافيا من الأسلحة قد جُمع في حاويات. وكما نعرف، لا يمكن إنشاء جمعية تأسيسية أو اتخاذ خطوات إضافية نحو تحقيق الحكم الذاتي إلا بعد التصديق على انتهاء المرحلة الثانية، وكلما طال انتظارنا تزايدت احتمالات الدخول عنوة وسرقة الأسلحة المجمعة في الحاويات مرة أخرى.

ونعتقد أن تركيزنا ينبغي أن يكون على دفع هذه العملية إلى الأمام، وليس على تخفيض التطلعات. والوقت المتاح لإنجاز هذه المهمة ليس إلى ما لا نهاية. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر جميعا أن الوقت يمر. إن فريق مراقبة السلام سيغادر الجزيرة في حزيران/يونيه بعد إسهام كبير في مستقبل الجزيرة. ومكتب الأمم المتحدة ذاته سيغادر في كانون الأول/ديسمبر. وإن إحراز تقدم نحو تحقيق الحكم الذاتي لسكان بوغانفيل أمر بالغ الأهمية لا يمكن إرجاؤه أكثر من ذلك.

السيد غاسبر مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن للنظر في تقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل (S/2003/345)، الذي يتيح لأعضاء المجلس أن يتابعوا التطورات الأخيرة عن كثب، وأن يحيطوا علما بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل.

ونشكر السيد دانيلو تورك على عرضه بشأن آخر التطورات. واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضور الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة في المجلس. وهذا يدلل بشكل واضح على الدور الإيجابي الذي تقوم به بلاده في هذه العملية وفي النجاح الذي حققناه.

ونرحب بالتقييم الوارد في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز حتى الآن في هذه العملية والعمل الذي أنجزته اللجنة الدستورية في بوغانفيل في صياغة مشروع الدستور. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يُستطلع رأي سكان بوغانفيل بشأن مصير الجزيرة. وتلك خطوة أساسية نحو الديمقراطية. كما أن تنفيذ الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة خطوة مهمة أخرى نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة وعنصر بالغ الأهمية في إتمام عملية السلام وإجراء الانتخابات، المزمع إجراؤها في وقت لاحق من العام الحالي.

ويود وفدي أن يحث الأطراف على المضي قدما في إجراء محادثات جادة بشأن التوصل إلى حل سلمي وإقامة علاقات طيبة مع بلدان المنطقة. ونرحب بشكل خاص بجهود حكومة بابوا غينيا الجديدة والتزامها بتنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل.

ونود أن نشيد بدور مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل في هذه العملية. ونرى أنه ينبغي للمكتب أن يواصل القيام بالدور المحوري الذي اضطلع به حتى نهاية الولاية المحددة له بالفعل. وإننا نذكر مع التقدير الدعم القيم والمتواصل الذي قدمه المانحون الإقليميون، مما سهل تنفيذ خطة العمل لإتمام عملية جمع الأسلحة.

وختاما، نجدد دعمنا للاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام. ونأمل أن يستمر إتمام هذه العملية حسبما جاء في التقرير حتى الآن، وأن يحقق مجلس الأمن قصة نجاح أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغينيا.

أود أن أعرب عن امتنان وفدي للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد دانيلو تورك، على عرضه لتقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل.

إن التطورات الأخيرة في تنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل تستحق كامل اهتمامنا. ويرحب وفدي بشكل خاص بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة العمل لإتمام عملية جمع الأسلحة. وينبغي أن يُعزز ذلك التقدم الذي يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل الجزيرة، بغية تسهيل بدء نفاذ المرحلة التالية. ولكي يتحقق ذلك، لا بد أن تعود الأطراف البوغانفيلية التي لا تزال خارج عملية السلام إلى طاولة المفاوضات. ومن الأهمية بمكان، أيضا، أن نذكر بأن إعادة إدماج المحاربين السابقين تمثل أولوية أخرى لتحقيق تسوية نهائية للنزاع. وفضلا عن ذلك، يحدونا الأمل في أن تتوج الجهود المحمودة التي تبذلها الأطراف في اتفاق سلام بوغانفيل بإجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

وفضلا عن ذلك، فإن تطور حوار شامل بين حكومة بابوا غينيا الجديدة والأطراف البوغانفيلية أمر آخر يبعث على الرضا. ولعل أبرز مثال على ذلك التعاون هو التوقيع في ١٩ شباط/فبراير على مذكرة تفاهم تتوخى إنشاء آلية تشاور متبادلة بشأن كافة نواحي تنفيذ الأحكام المتعلقة بالحكم الذاتي. ومن شأن قرار الحكومة الوطنية بسحب قوات الدفاع التابعة لها من الجزيرة في ٢٦ آذار/مارس أن يعزز بلا شك إقامة علاقات أساسها الثقة والتعاون.

وفي هذا السياق المؤاتي للغاية، يرى وفدي أن هذه الإنجازات السياسية ينبغي أن تقترن بدرجة كافية من النمو الاقتصادي لتوطيد السلام بصورة فعالة ودائمة وضمان الاستقرار في الجزيرة. ولذا، يناشد وفدي مجتمع المانحين زيادة تعبئة الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية للجزيرة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان وفدي العميق لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل ولفريق مراقبة السلام على العمل الممتاز الذي اضطلعا به وعلى الدور الذي لا غنى عنه الذي يواصلان القيام به في تنفيذ اتفاق بوغانفيل. كما أننا ممتنون لحكومة بابوا غينيا الجديدة على التزامها بإعادة السلام. ونحث الأطراف كافة على إبداء العزم اللازم لإنهاء المرحلة الحالية في الأجل المحدد لها، والانتقال بذلك إلى المرحلة التالية، التي تسبق إقامة حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم لكم بالشكر على تسهيل عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن مسألة بوغانفيل. ومن خلالكم، أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره، وأن أشكر السيد تورك على الإحاطة الإعلامية الشفوية التي وافانا بها هذا الصباح.

وفي الوقت الذي ينصب الكثير من اهتمام العالم على الصراعات والحروب، يسعد بابوا غينيا الجديدة أن تشارك في مناقشة منجزات ودور بعثة الأمم المتحدة التي تساعد في بناء سلام مستدام في جزء هام من بلدي، وهو بوغانفيل.

إن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، والمعروف ميدانيا باسم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغانفيل، هو من بين أصغر بعثات الأمم المتحدة المنخرطة في الدعم والمساعدة لبناء السلم حول العالم

وأقلها من حيث التكلفة المالية. ونتضرع أن يظل أيضا من بين قصص نجاح الأمم المتحدة.

في نهاية العام الماضي، اتفق مجلس الأمن على مواصلة عمل البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى، حتى نهاية هذا العام. ورحبت حكومتي بالقرار ولا تزال تقدره. وتشاطرنا في ذلك الأطراف الأخرى في اتفاق سلام بوغانفيل، الذي يقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل بدور هام جدا في تنفيذه.

وتدرك كل الأطراف، مثلما أبلغ الرئيس، باسم مجلس الأمن، الأمين العام في رسالته التي أعلن فيها القرار بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى، أن هذا هو التمديد الأخير. وكلنا نفهم سبب ذلك.

ونحن نقدِّر الإعلان الذي جاء في الرسالة عن دعم المجتمع الدولي القوي والمستمر لعملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة. وندرك أيضا أن ذلك يشكل تحديا قويا للجميع، لكل من تعنيه عملية السلام، يتمثل في الاستغلال الكامل للوقت المتبقي لسعادة السفير نويل سنكلير وزملائه على أرض الواقع.

ولا بد أن تعمل الأطراف معا بنشاط لتضمن أن يكون السلم في بوغانفيل ذاتي الاستدامة عندما يحين وقته، ونأمل أن يكون ذلك في نهاية هذا العام. وهذا تحد تصر جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام على مواجهته.

وإن الإصرار المشترك بين الأطراف على مواصلة التعاون في بناء السلام في بوغانفيل يتضمن التزاما بمواصلة المسيرة، مع تشجيع فرانسيس أونا ومؤيديه المتشددين المقربين منه، الذين لا يزالون خارج عملية السلام، على الانضمام إليها. ولقد وردت اليوم إشارات كثيرة عن السيد أونا، وتعليقي الوحيد أن جميع الجهود تُبذل، على كل صعيد، لضمان مشاركة السيد فرانسيس أونا وقوة دفاع ميكاموي التابعة له في العملية.

ولقد استجاب عدد متزايد من السكان في كل أنحاء بانغونا بشكل إيجابي إلى دعواتنا المتكررة للانضمام إلى عملية السلام. وهناك آخرون، بمن فيهم أفراد في قوة دفاع ميكاموي، يبدون أيضا اهتماما متزايدا بالتخلص من الأسلحة. وبالنسبة للذين مازالوا مترددين، أقل ما يمكن قوله إنهم بصفة عامة احترموا عملية السلام لدى انتقالها من الهدنة الأولية إلى وقف دائم لإطلاق النار لا رجعة عنه، ثم إلى إبرام اتفاق بوغانفيل للسلام، والآن إلى تنفيذ الاتفاق.

إن عملية السلام في بوغانفيل أولوية وطنية لحكومة بابوا غينيا الجديدة. وتتم متابعة كل من صنع السلام، والآن، البناء العملي للسلام على أساس الطرفين.

ويحدد اتفاق سلام بوغانفيل ثلاثة عناصر لجدول الأعمال. العنصر الأول وضع نطاق واسع جدا من السلطات والمهام والموارد ونقلها التدريجي إلى حكومة ذات استقلال ذاتي في بوغانفيل، تعمل وفقا لدستورها الخاص بها. وثانيا، ضمان استفتاء مؤجل ومشروط بين أبناء بوغانفيل على مستقبلها السياسي، وتخضع نتيجته لسلطة صنع القرار النهائي للبرلمان الوطني في بابوا غينيا الجديدة؛ وثالثا، خطة عمل للتخلص من الأسلحة على مراحل.

إن ترتيبات الحكم الذاتي وضمان الاستفتاء هما الآن جزء من دستور بابوا غينيا الجديدة. وهما مرتبطان على نحو مباشر بالتخلص من الأسلحة وفقا لحكم دستوري، قد يكون أمرا فريدا في العالم. ويضمن هذا الحكم أن يبدأ سريان الحكم الذاتي وترتيبات الاستفتاء عندما – وفي هذه الحالة فقط – تتحقق بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغانفيل من أن المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة المتفق عليها تحققت، وتجيزها رسميا، ثم تخطر بذلك الحكومة

الوطنية في بابوا غينيا الجديدة. وتمضي العملية قدما بشكل تلقائي حالما تبلغ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بأن الأسلحة محتجزة في حاويات آمنة ومغلقة بأقفال مزدوجة تحت إشرافها.

وكما يقدِّر أعضاء مجلس الأمن، فالصلة بين التخلص من الأسلحة والترتيبات الأخرى هي تعبير عن الثقة بنزاهة سعادة السفير نويل سنكلير والأمم المتحدة. وهي تفرض أيضا عبئا كبيرا من المسؤولية على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغانفيل.

إن كثيرا من الفضل في عملية السلام في بوغانفيل يعود إلى المبادرة والدعم المستمرين والنشطين من أشخاص في بوغانفيل – القادة والمجتمع المحلي، وخاصة النساء اللائي قمن بدور رئيسي، وكذلك من المقاتلين السابقين الذين اختاروا درب السلام.

وليس التخلص من الأسلحة استثناء. إذ أن مبادرة خطة التخلص من الأسلحة المتفق عليها واحتمالات تنفيذها تتوقف على القادة وضغط المجتمع المحلي، وقبل كل شيء على التزام وتعاون المقاتلين السابقين الحائزين للأسلحة.

وفي ظل تعاون نشط من المقاتلين السابقين، يبدو أن عمليات اقتحام الحاويات وأخذ الأسلحة منها، وهو ما سبب قلقا كبيرا أواخر العام الماضي، قد توقفت. وتتعاون الحكومة الوطنية مع الشرطة في توفير الدعم المالي وأشكال أخرى من الدعم لجهودها من أجل توفير الأمن.

وتمت إعادة أو استرداد العديد من الأسلحة، وليست جميعها للأسف، بعدما أُخذت في أواخر العام الماضي. وتجري الآن عمليات جديدة لوضع الأسلحة في الحاويات. ورغم أن العملية بطيئة إلا أنها حقيقية. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغانفيل والفريق الإقليمي المحايد لمراقبي السلام يعملان بجد كي تستمر العملية في التقدم، ومعهما في ذلك زعماء الفصيلين الرئيسيين للمقاتلين السابقين، جيش بوغانفيل الثوروي وقوات بوغانفيل للمقاومة.

وفي ظل تشجيع ودعم نشطين من الأمم المتحدة، تم وضع ما يمكن أن توصف بأنها خطة عمل تصاعدية متدرجة للتخلص من الأسلحة، وترتكز على أساس التقييم الدقيق للظروف في أنحاء مختلفة من بوغانفيل. وتعمل الفصائل معا بشكل وثيق لتعزيز الوعي العام، ولتشجيع التنفيذ قبل كل شيء.

وانطلاقا من اتفاق سلام بوغانفيل، تم تشكيل لجنة دستورية أجرت مشاورات علنية واسعة النطاق. وأعدت اللجنة مشروعا ثانيا للدستور المقترح، والذي كان من المتوقع تقديمه إلى الحكومة الوطنية للنظر فيه هذا الأسبوع.

وعينت الحكومة أيضا لجنة وطنية رفيعة المستوى من الطرفين لتقديم النصح بشأن ردها على مقترحات لجنة بوغانفيل الدستورية. وتضم اللجنة خمسة من كبار الوزراء، وكذلك عضوين من المعارضة في البرلمان، ومن المتوقع لها أن تتجه إلى بوغانفيل الأسبوع المقبل.

ومن المتوقع لقوة الدفاع أن تتمكن من إنهاء انسحابها وفقا لخطة التخلص من الأسلحة المتفق عليها في نفس الوقت. وبعد ذلك، سيتحدد وجود قوة الدفاع ومسؤولياتها طبقا لاتفاق بوغانفيل للسلام.

وهناك مبادرة أخرى تم الشروع فيها قبل أي مطلب قانوني، أفضت إلى إنشاء هيئة إشرافية مشتركة الأسبوع الماضي بدأت بالفعل من خلالها الحكومة الوطنية وزعماء بوغانفيل بالتعاون في إدارة تنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي المتفق عليها.

إن توقيع المذكرة التي أنشئت بموجبها الهيئة الإشرافية المشتركة المؤقتة، واجتماعها الأول، تصادفا مع زيارة تاريخية

إلى بوغانفيل قام بها فريق مكون من ١١ وزيرا ومسؤولا كبيرا، تجلى التزامهم بالبناء العملي للسلام في حماسهم لزيارة زعماء بوغانفيل والالتقاء بهم والتعرف بأنفسهم على الوضع على أرض الواقع.

وحتى قبل أن تبدأ الزيارة التاريخية للفريق الوزاري إلى بوغانفيل، أعلنت الحكومة أنها ستقدم خمسة ملايين كينا (حوالي ١,٥ مليون دولار) في كل من العام الحالي والعام المقبل، كمنحة تأسيسية لمساعدة حكومة بوغانفيل ذات الاستقلال الذاتي على تسديد النفقات الاستثنائية التي ستتحملها في بداية عملها.

ويمضي إصلاح القطاع العام في بوغانفيل قدما استعدادا لإنشاء الحكومة المستقلة. وبذلك يتم إحراز تقدم في البناء العملي للسلام. إنها عملية يساعد فيها أصدقاء بابوا غينيا الجديدة في المجتمع الدولي بطرق حيوية مختلفة. ويشمل هؤلاء الأصدقاء مانحين أجانب بارزين مثل الاتحاد الأوروبي وأستراليا والمملكة المتحدة واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى متخصصة، وكذلك أعضاء في المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الكنائس.

ومن الأصدقاء الذين مازالوا يقدمون إسهاما جديرا بالذكر بطريقة أخرى هامة جدا البلدان التي تسهم في فريق مراقبة السلام، وهي أستراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا. و لم يساعد إسهامها في بناء الثقة المتبادلة والأمن على أرض الواقع فحسب، بل قدم أيضا دعما لا يقدر بثمن لجوانب أخرى من عمليات السلام، بما في ذلك الاتصالات والمساعدة في نقل الأشخاص إلى الاجتماعات.

وأدى فريق مراقبة السلام دورا هاما في التخلص من الأسلحة. فلقد يسّر العديد من جوانب عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك الدعم التقني للتخلص من الأسلحة، وتوفير الصناديق والحاويات وتركيبها، بالإضافة إلى النقل والاتصالات.

ويشكل قرار بلدان فريق مراقبة السلام بالانسحاب في نهاية حزيران/يونيه تحديا، شأنه في ذلك شأن قرار مجلس الأمن المعني بالتمديد النهائي لولاية البعثة في بوغانفيل. وكانت الأطراف المشاركة في عملية بوغانفيل للسلام تعلم دائما أن الفريق لن يكون معنا إلى الأبد.

أما بالنسبة للموعد المحدد لبعثة الأمم المتحدة، فإن التحدي الذي تشكله خطة انسحاب الفريق في نهاية حزيران/يونيه يتمثل في الاستفادة القصوى من وجوده على أرض الواقع. فيجب على جميع المعنيين أن يبذلوا كل جهد لإنجاز التخلص من الأسلحة قبل رحيل الفريق.

وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة، سيخلف انسحاب فريق مراقبة السلام فراغا ملحوظا، وخاصة فيما يتعلق بالاتصالات والنقل والدعم التقني للتخلص من الأسلحة.

وتلاحظ بابوا غينيا الجديدة، وتؤيد، التأكيد الذي ورد في تقرير الأمين العام على ضرورة الاستيثاق من أنه، بحلول موعد انسحاب فريق مراقبة السلام، سيكون التخلص من الأسلحة قد أحرز درجة من التقدم بحيث أنه لم يعد يحتاج إلى ذلك المستوى من الدعم من فريق المراقبة. وبابوا غينيا الجديدة إذ تفعل ذلك، توافق على أنه في الحقيقة سيكون من المفيد للأطراف أن تستعرض التقدم المحرز في مجال التخلص من الأسلحة قبل ذلك الموعد. بل إن الحكومة تود مناقشة وإنهاء وضع الإجراءات اللازمة للتحقق من خلال التشاور المنطلق من قواعد المجتمع مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة والأطراف الأخرى في أول فرصة عملية.

وتعتقد الحكومة أيضا أن ينبغي تقديم موعد الاجتماع المزمع عقده في المرحلة الثالثة للبت بشأن المصير

النهائي للأسلحة. ينبغي ألا يُدع عقد هذا الاجتماع حتى بلوغ نهايات الزمن المتاح في الخطة المتفق عليها.

أخيرا، تشير بابوا غينيا الجديدة إلى الملاحظة الواردة في الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام فيما يتعلق بعدم توفير أي موارد إضافية من المؤكد أن بعثة الأمم المتحدة ستكون في حاجة إليها عندما ينسحب فريق مراقبة السلام، وتسترعي انتباه المجلس إلى تلك الملاحظة. وتستحق هذه المسألة منا اهتماما وثيقا، كما تستحق الاهتمام الجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز عملية السلام من خلال برامج الإصلاح والتنمية ذات التركيز الدقيق.

ويجب أن تظل إعادة إدماج المقاتلين السابقين والجماعات السكانية ذات أولوية خاصة. وفيما يتعلق بذلك الجانب وجوانب أخرى، تقدم إعادة تأهيل مشروع إنتاج الكاكاو وجوز الهند وتعمير مصنع التجفيف، التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهاما إيجابيا للغاية في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، الذي تأمل بابوا غينيا الجديدة أن يستمر.

وختاما، اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على ما توليه حكومة بلدي، بل وكل الأطراف المشاركة في عملية السلام، من تقدير كبير لقرار مجلس الأمن القاضي بتمديد ولاية البعثة في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، حتى نهاية هذه السنة. وتود بابوا غينيا الجديدة أيضا أن تثني على تقرير الأمين العام لنظره الدقيق في هذه المسألة. وينبغي أن يوجه ذلك النظر الآن نحو وضع وتنفيذ استراتيجيات عملية من شأنها أن تساعد على دعم الجهود الرامية إلى كفالة السلم الدائم في الميدان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكيه (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بتوجيه شكري إلى المجلس على السماح بأن تكون هذه الجلسة جلسة مفتوحة. ومن الواضح أن المجلس مشغول الآن بمسائل عالمية ذات أهمية تاريخية، ولكن عملية السلام في جزيرة بوغانفيل ببابوا غينيا الجديدة ظلت تهم كثيرا حكومة بلدي وغيرها من حكومات المنطقة. ولذا فإن من المستصوب تماما أن نتمكن من المشاركة في نظر المجلس في هذه المسألة.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المقدم عن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل (S/2003/345). وأود أيضا أن أشكر السيد تورك على العرض الذي قدمه صباح اليوم ليطلعنا على آخر تطورات الوضع. وإن المكتب، منذ إنشائه في عام ١٩٩٨، قد أصبح مكملا بصورة طيبة لجهود أبناء بوغانفيل، وحكومة بابوا غينيا الجديدة والبلدان المساهمة في فريق مراقبة السلام في بوغانفيل - أستراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا - لتحقيق السلام الدائم في بوغانفيل.

إن عملية السلام في بوغانفيل تدخل مراحلها الأخيرة. وبعد حوالي عشر سنوات من الحرب الأهلية وخمس سنوات من المفاوضات، لا تزال العملية تمضي إلى الأمام على عدد من الجبهات. واقتربت الفصائل في الجزيرة من إتمام جمع الأسلحة ووضعها في حاويات. وقد حان الوقت الآن ليوجه أبناء بوغانفيل اهتمامهم إلى صياغة دستور وانتخاب إدارة للحكم الذاتي في بوغانفيل. وقد اضطلعت لجنة بوغانفيل الدستورية بعمل مفيد في ذلك الصدد.

ولكن، قبل أن تمضي بوغانفيل نحو المرحلة التالية من عملية السلام، هناك حاجة إلى أن يتحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل من أن المقاتلين السابقين قد

امتثلوا بقدر كبير لمطلب تسليم أسلحتهم. ومن الواضح أن المكتب يشعر الآن ببعض القلق من أنه لن يتم جمع كل الأسلحة ووضعها في حاويات. ولذا فإن ممثل الأمم المتحدة محجم عن إصدار شهادة بالامتثال ذي القدر الكبير.

والمكتب السياسي أيضا يساوره القلق من أن زعيم فصيل قوات دفاع ميكاموي، فرانسيس أونا، لا يزال خارج عملية السلام ويمكنه أن يعيق تقدمها، خاصة بعد أن يغادر فريق المراقبة في ٣٠ حزيران/يونيه.

وتفهم نيوزيلندا القلق الذي أعرب عنه مكتب الأمم المتحدة السياسي بشأن هذين الاعتبارين. ولكننا نرى أنه من غير الواقعي أن نتوقع إزالة كل قطعة سلاح من المجتمع في بوغانفيل. وعلاوة على ذلك، بما أن فرانسيس أونا لم يكن طرفا في عملية السلام ينبغي ألا يُسمح له أن يمارس حق النقض على العملية برمتها ويحبط مطامح الأغلبية الساحقة من أبناء بوغانفيل في وقت تقترب فيه العملية كثيرا من الاكتمال. وترحب نيوزيلندا قطعا بالجهود الرامية إلى إشراك فرانسيس أونا؛ ولكن إذا لم يشارك بطريقة بنَّاءة، يجب أن تمضي العملية بدونه.

لقد أعلنت البلدان المساهمة في فريق مراقبة السلام أن الفريق سيغادر بوغانفيل بعد ٣٠ حزيران/يونيه. وقد اضطلع الفريق، كما أقر عدد من المتكلمين في المجلس والأمين العام المساعد، بدور أساسي في عملية السلام. فهو لم يقدم الدعم السوقي لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل من خلال توفير النقل بالطائرات المروحية وبالبر فحسب، بل كان يقوم بدوريات أيضا على طول الجزيرة وعرضها، مقدما إلى الناس المعلومات المتعلقة بالتطورات الجارية في عملية السلام، ومشجعا التعاون بين جميع الأطراف وداعما جهود المقاتلين السابقين لجمع الأسلحة ووضعها في حاويات. ولكن فريق مراقبة السلام لا يمكن أن يبقى في بوغانفيل إلى الأبد، ومن المهم أن يتحمل أبناء بوغانفيل المسؤولية الكاملة عن جميع جوانب عملية السلام.

وقد اتفق المقاتلون السابقون مؤخرا فيما بين أنفسهم على خطة لإتمام عملية جمع الأسلحة ووضعها في حاويات. ويتعين عليهم الآن أن يبذلوا قصارى جهدهم لجمع الأسلحة المتبقية ووضعها في حاويات – خصوصا الأسلحة ذات العيار الثقيل التي لا تزال في أيدي المقاتلين السابقين – في غضون أسابيع بدلا من شهور، ليتمكن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل من أن يصدر شهادة بالامتثال ذي القدر الكبير، بما يرضي حكومة بابوا غينيا الجديدة والمجتمع الدولي.

وقد أوضح مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل أنه يعتزم أن يصدر شهادة بالامتثال ذي القدر الكبير على أساس التأكيد الذي يرد من سكان القرى والمقاطعات في بوغانفيل – الزعماء، والقيادات النسوية والكنسية – على أن الأسلحة التي كانت توجد في مناطقهم قد جُمعت ووُضعت في حاويات وأن الجماعات السكانية تشعر بالأمان. وستقبل حكومة نيوزيلندا بذلك المعيار للتحقق، وكذلك حكم المكتب السياسي بشأن التحقق على ذلك الأساس.

وبالتالي فإن من المهم أن يعلن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل رسميا ذلك المعيار دون تأخير وأن يمضي سريعا إلى التصديق على أن المقاتلين السابقين في حالة امتثال ذي قدر كبير فيما يخص المرحلة الثانية من التخلص من الأسلحة، كما حدد ذلك اتفاق بوغانفيل للسلام.

وتؤيد حكومة نيوزيلندا اقتراح المحاربين السابقين بأن يبذلوا جهدا أخيرا لجمع ما تبقى من أسلحة. وهذا التأييد ينعكس في دعمنا المالي لخطة المكتب السياسي للأنشطة النهائية– وهو إسهامنا الثالث والأخير في الصندوق

الاستئماني للتخلص من الأسلحة. وتأمل نيوزيلندا أن إعلانا بالامتثال إلى حد كبير وإعلان أن المرحلة الثانية للتخلص من الأسلحة قد استكملت، سوف يتبع ذلك بسرعة، متى تمت هذه المحاولة الأخيرة لجمع الأسلحة بنجاح.

وعندما يشهد مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل على أن المرحلة الثانية من التخلص من الأسلحة قد استكملت، لابد أن تبدأ المرحلة الثالثة، وأن يتخذ قرار بشأن المصير النهائي للأسلحة، دون مزيد من الإبطاء. وهناك الآن مجموعة من الآراء بشأن المصير النهائي للأسلحة. وترى نيوزيلندا بقوة أنه ينبغي تدمير كل الأسلحة حتى يتسنى لشعب بوغانفيل أن يطمئن إلى أن أمنه وسلامته لن يتهددا من جراء عودة الأسلحة إلى أيدى أولئك الذين يضمرون نوايا إجرامية.

إن السلام الدائم في بوغانفيل قريب المنال بعد عناء. ونيوزيلندا تحث كل الأطراف في عملية السلام على العمل بحزم من أجل الإنهاء المبكر للمرحلتين الثانية والثالثة من مراحل التخلص من الأسلحة. وكلما سمحنا بإطالة أمد عملية التخلص من الأسلحة طال الأمد قبل أن يتسنى لسكان بوغانفيل السيطرة على شؤونهم، وهو يصبون إليه بشدة. لقد حان الوقت لكي تمضي الأطراف قدما وأن تركز اهتمامها على مسائل أكثر إيجابية، لاسيما الانتهاء من وضع دستور بوغانفيل والتحضير لانتخاب حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي. ولن يتسنى لشعب بوغانفيل أن يبدأ الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تتضافر الجهود من أجل تحسين أحواله المعيشية إلا عندما تنتهي عملية التخلص من الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أتقدم لكم بالشكر الجزيل على عقد هذه الجلسة المفتوحة اليوم. كما أود أن أعرب عن التقدير للسيد دانيلو تورك على المعلومات التي قدمها لنا، استنادا إلى التقرير المعروض علينا.

منذ أن تم التوقيع على اتفاق سلام بوغانفيل في آب/أغسطس ٢٠٠١، تضطلع الأمم المتحدة ومكتبها السياسي في بوغانفيل بدور بالغ الأهمية في عملية السلام، وخاصة من خلال التشجيع على جمع الأسلحة. وحكومة اليابان تثني على مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لإسهاماته القيمة في هذا الجهد.

ويسعد اليابان بشكل خاص أن تلاحظ ما ورد في التقرير:

> ”في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٣، كانت نسبة ٨٠,٢ في المائة من بوغانفيل قد بلغت المرحلة الثانية، وكان هناك مقاطعتان قد أتمتا بالكامل عملية نزع السلاح“. (S/2003/345، الفقرة ٣)

وهذا بحد ذاته إثبات بالتزام الأطراف المعنية والجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي لتحقيق نزع السلاح. ونأمل أن تمضي العملية بسرعة حتى تستكمل المرحلة الثالثة في جميع أجزاء بوغانفيل قبل انتهاء ولاية المكتب في نهاية هذا العام.

إن سلام واستقرار منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك بوغانفيل، مسألة تهم اليابان إلى حد بعيد. وفي جهد لتعزيز بناء السلام في بوغانفيل، قدمت اليابان عددا من المركبات الرباعية الدفع لتعزيز أنشطة السلام وتحسين الوصول إلى المناطق الريفية للعاملين في مشروع التخلص من الأسلحة. كما مولت اليابان بعثة لتقصي الحقائق أوفدتها الأمم المتحدة في العام الماضي فيما يتعلق بهذا المشروع. وعقدنا، أيضا،

الحلقة الدراسية الإقليمية للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ حول الأسلحة الصغيرة في كانون الثاني/يناير الماضي لتشاطر التجارب بين بلدان المنطقة بشأن هذا الموضوع.

كما أن اليابان تبذل جهودا للإسهام في الاستقرار الاجتماعي على الأمد الطويل. وقدمت اليابان مساعدة لتوسيع كلية التعليم عن بعد في بوغانفيل بغية توفير فرص الوصول إلى التعليم لأكبر عدد ممكن من الشباب البوغانفيلي. وستناقش مسألة الأمن الإقليمي في اجتماع القمة الثالث لمحفل اليابان وجزر المحيط الهادئ، الذي تستضيفه اليابان في أوكيناوا في أيار/مايو المقبل.

والمهم في هذه المرحلة أن نُسرِّع جهود المرحلة الثانية من خطط التخلص من الأسلحة كيما يتسنى الانتقال فورا إلى العملية السياسية، كما ذكر في تقرير الأمين العام. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق هذا الغرض، مع مراعاة أن جميع عمليات فريق مراقبة السلام ستنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه وأن ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل ستنتهي بنهاية هذا العام. واليابان، من جهتها، تؤكد مرة أخرى استعدادها للإسهام في هذه العملية قدر الإمكان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد داوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة جلسة مفتوحة لمجلس الأمن. لقد حضرت إلى هنا مرارا أثناء رئاستكم حتى بدأت أشعر أنني في داري.

كما أشكر صديقي دانيلو تورك على عرضه للتقرير الممتاز للأمين العام. لقد استمعنا إليه باهتمام كبير.

وكما يعرف أعضاء المجلس، فقد دعمت استراليا بشكل قوي ودائم عملية السلام خلال السنوات الخمس الماضية من خلال رئاستها للفريق الإقليمي لمراقبة السلام الذي يتألف من أربعة بلدان. وكما يعلم الأعضاء أيضا، فقد دعم هذا الفريق أنشطة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، لاسيما في تنفيذ الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة. وقد وافقت استراليا مؤخرا على تمويل انسحاب آخر عناصر قوات الدفاع التابعة لبابوا غينيا الجديدة من المقاطعة، وهذا، بالطبع، شرط أساسي لاتفاق السلام.

ومنذ التوقيع على اتفاق سلام بوغانفيل في آب/أغسطس ٢٠٠١، تحقق تقدم كبير نحو التخلص من الأسلحة وتحقيق الحكم الذاتي، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن أحكام العفو والصفح. ونرحب بشكل خاص بالتصويت بالإجماع في برلمان بابوا غينيا الجديدة على أحكام هذا الاتفاق في مثل هذا الوقت من العام الماضي، كما نرحب بالتحركات الأخيرة للأطراف كافة لإشراك من لا يزالون خارج عملية السلام.

وفي الأسابيع الأخيرة، اقتربت عمليتا صياغة مشروع الدستور والتخلص من الأسلحة من نهايتيهما. وقد اتفقت الأطراف على إنشاء هيئة إشرافية مشتركة مؤقتة لتسهيل الانتقال إلى الحكم الذاتي. ومن الضروري أن تمضي كل الأطراف قدما نحو خط النهاية. إن التحديات الكبيرة التي اعترضت عملية السلام في أواخر العام الماضي قد تم التغلب عليها إلى حد كبير، وينبغي ألا يُسمح لهذه العملية بأن تتعثر في هذه المرحلة المتقدمة.

إن عملية التراشق بالأسلحة بالقرب من مفترق طرق مورغتر، التي حدثت مؤخرا مع الأسف، والتي أدت إلى مصرع شخص واحد، تذكرنا بأن التوتر لا يزال قائما. ولكن في هذه المرحلة، لا توجد دلائل تشير إلى أن هذا الحادث يعكس أي محاولة لتقويض عملية السلام، كما أنه لم ترد أي تقارير عن وقوع أعمال انتقامية، الأمر الذي

يظهر التزام شعب بوغانفيل بعملية السلام. ولئن كنا نأسف لهذه الحوادث، ينبغي ألا نسمح لها بأن تبعد عملية السلام عن مسارها أو أن تصرف أنظار الأطراف عن إلحاحية تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية السلام.

إن التخلص من الأسلحة لا يزال هو القضية الرئيسية. وترحب استراليا بالمعلومات المستكملة التي قدمها الأمين العام المساعد دانيلو تورك. ونرحب أيضا بتجربة السيد سنكلير التي أجراها مؤخرا على المرحلة الثانية من التحقق في مقاطعة سيواي. وترى استراليا أن الوقت قد أوشك على الانتهاء وينبغي أن تتم المرحلة الثانية من التحقق بسرعة. وينبغي أيضا بذل كل جهد لضمان التوصل إلى قرار بأسرع ما يمكن بشأن المصير النهائي للأسلحة – المرحلة الثالثة من الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة – وأن تكون هناك عملية مقبولة لضمان القضاء التام على تداول الأسلحة. وبغية الاستفادة المثلى من الأصول والخبرات اللوجيستية والتنظيمية الحالية لفريق مراقبة السلام، من الضروري أن تُتخذ هذه القرارات قبل ٣٠ حزيران/يونيه، عندما تتوقف مشاركة استراليا في فريق مراقبة السلام.

ومن الواضح أن أغلبية سكان بوغانفيل تريد اعترافا رسميا بوضعهم الأسلحة في حاويات على نحو فعال والمضي قدما. ويجب أن يكون هذا أيضا هدف المجتمع الدولي. وينبغي تحديد جداول زمنية ونقاطا مرجعية صارمة. ويجب أن تضاعف جميع الأطراف جهودها لإنجاز المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة من عملية التخلص من الأسلحة. فبدون التحقق من المرحلة الثانية لا يمكن أن يخرج مشروع الدستور إلى الوجود، ومعه الحكم الذاتي في بوغانفيل. ولذا لو تأخر التحقق، ستعطل الحكم الذاتي في بوغانفيل قلة من المصالح. ويتطلب اتفاق السلام أن تتحقق بعثة الأمم المتحدة من أنه يتم تسجيل الأسلحة عند جمعها في حاويات آمنة ومغلقة بإحكام. ونحث السيد سنكلير على عدم السماح لقضايا اتقاء الأسلحة لأجل طويل، وقضايا بوغانفيل بصفة أعم، بأن تصرف أنظار الأطراف عن تحقيق الأهداف الأكثر تحديدا للمرحلة الثانية من عملية التحقق. ومثلما يرد في الاتفاق نفسه، سيكون تقييم هذه الأمور أكثر ملاءمة في إطار الاستعدادات لإجراء انتخابات الحكم الذاتي.

وغني عن القول إن استراليا ستظل، بطبيعة الحال، منخرطة في بوغانفيل بعد رحيل فريق مراقبة السلام. وسنركز عندئذ على دعم التنمية الاقتصادية، وإيصال الخدمات، وإنشاء حكومة مستقلة في بوغانفيل وتشغيلها وإدارتها. وسيكون أكثر فعالية إلى حد كبير لو يتم استثمارنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوغانفيل الخالية من الأسلحة والآمنة والمستقلة، وهو ما لا يمكن أن يحققه سوى برنامج للتخلص من الأسلحة يُنجز في وقت مناسب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل فيجي، الذي أعطيه الكلمة.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بمخاطبة مجلس الأمن باسم أعضاء مجموعة بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة، وهم استراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا، وبلدي فيجي.

في الوقت الذي يحفل جدول الأعمال الدولي بقضايا ملحَّة وهامة، يسعدنا أن نرى عدم التجاهل لشواغل منطقتنا. ورغم أن بوغانفيل قد تبدو للبعض مكانا نائيا، لا يقلل ذلك من أهمية الجهد المبذول لبناء سلام مستدام هناك بعد صراع طويل ومكلف.

إن النبأ السار هو أنه تم تحقيق الكثير. فلقد وصلنا إلى المرحلة النهائية من عملية السلام. ولكن من الممكن أيضا أن تكون مرحلة خطيرة. ويجب أن نحرص على ضمان عدم

تبديد الزخم الذي تكوَّن طيلة السنوات الماضية، وعدم إحباط تطلعات أبناء بابوا غينيا الجديدة وبوغانفيل نحو السلام، وعدم إرجاء التنمية واستعادة الحياة الطبيعية إلى بوغانفيل.

لقد اطلعنا عن كثب على تقرير الأمين العام ولاحظنا الكثير من العناصر الإيجابية وكذلك عرضا للعقبات المحتملة. وهناك حاجة إلى مقابلة هذا العرض للعقبات المحتملة بعرض دقيق للحلول. والأهم من ذلك هو أن هناك حاجة أيضا إلى تفحص المغزى الحقيقي للعقبات المتصورة بعناية وعلى ضوء تقييم الأطراف أنفسها.

الوقت عامل حاسم. فهذا هو العام الذي نود أن نطوي فيه، بشكل نهائي، هذه الصفحة السوداء من الصراع في بوغانفيل. وتريد أطراف اتفاق السلام مواصلة التقدم. وتريد حكومة بابوا غينيا الجديدة أيضا مواصلة التقدم. ويريد المساهمون في فريق مراقبة السلام، وهم – استراليا، فانواتو، فيجي، نيوزيلندا، تونغا في مراحله الأولى – مواصلة التقدم نحو هدف السلام. إن هذا الفريق مثال للجهود الإقليمية في حل الصراعات وبناء السلام وصون السلام داخل منطقته، وبالشراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واليابان والولايات المتحدة.

إن ما نتوقعه من الأمانة العامة هو أيضا ما طلبه مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر: أي برنامج واضح وعملي لتمكيننا من إنجاز المرحلتين الثانية والثالثة من التخلص من الأسلحة والانتقال إلى حصد ثمار السلام كاملة. ولقد تم تمديد الولاية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إرجاء تشجيع وإحياء الحياة الطبيعية لبوغانفيل.

وبفضل هذا البرنامج يسعنا أن نثق بأن عملية السلام يمكن إنجازها بنجاح هذا العام، وذلك لأن الأطراف عازمة على ذلك وملتزمة به. وسيبقى فريق مراقبة السلام، بعد أن مكث في بوغانفيل خمسة أعوام، لفترة ثلاثة أشهر أخرى. ويحتاج مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل إلى استغلال هذا الوقت بحكمة وعلى وجه السرعة، حتى ينهي جميع المهام الموكلة إليه والتي يحتاج فيها إلى دعم فريق مراقبة السلام. ولا تزال بلدان المنطقة ملتزمة ببذل كل ما باستطاعتنا للمساعدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد تورك كي يرد على الملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس.

السيد تورك (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلامي بالإعراب عن تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن على هذه المناقشة البنَّاءة والثرية جدا، والتي تعرب بوضوح عن الدعم لجهود مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل والأمين العام. وأسعدتنا بصفة خاصة الآراء التي أعرب عنها سفير بابوا غينيا الجديدة، الذي قدم لنا عرضا مفصلا جدا لجهود حكومته، التي هي أساسية لنجاح هذه المرحلة النهائية لجهدنا المشترك. ويسعدنا بالمثل أن نستمع إلى تجديد عبارات الالتزام من حكومات نيوزيلندا واليابان واستراليا وفيجي وغيرها في المنطقة بدعم العملية في مرحلتها الأخيرة.

وسننقل كل عبارات التأييد هذه والأفكار المحددة عن الأعمال الإضافية إلى السيد سنكلير ومكتب الأمم المتحدة السياسي. وهذا بطبيعة الحال أمر يعتبر من أهم جوانب عمله الحالي، الذي يتطلب دعم المجتمع الدولي. ولقد تم الإعراب عن ذلك الدعم اليوم بطريقة موحدة وقوية، وهذا ما نشعر بامتنان كبير له.

هذه هي المرحلة الأخيرة من العملية التي بدأت باتفاق لنكولن، وأعطيت إطارا ثابتا في اتفاق سلام بوغانفيل لعام ٢٠٠١. ولقد أظهرت المناقشة اليوم بوضوح أهمية مهمة التخلص من الأسلحة في المرحلة الحالية. وأود القول إنه يوجد جانبان للتخلص من الأسلحة. الجانب الأول تقني

- التخلص من الأسلحة واحتواؤها، والآخر سياسي - الحاجة إلى إجراء مشاورات مكثفة، وتحقيق الشعور بالأمن، وتشجيع المصالحة، وتهيئة الجو المساعد على المزيد من التخلص من الأسلحة. وهكذا لدينا أنشطة تعزز بعضها بعضا ويتم الآن تكثيفها.

وهذان الجانبان أيضا لهما أهمية فيما يتعلق بعملية التحقق من التخلص من الأسلحة، التي تتكون من إعلانات - وقد بدأ إصدار تلك الإعلانات لما استكمل من المرحلة الثانية من التخلص من الأسلحة - ومشاورات مع قادة المجتمعات المحلية وهي على نفس القدر من الأهمية.

ونعتقد أن النهج الذي يتم تطبيقه حاليا، أي النهج الذي يعتمد على عملية تحقق من كل مقاطعة على حدة - نهج البدء من القاعدة إلى القمة - والذي ذكره سفير بابوا غينيا الجديدة، يعد بنجاح أكبر، ونأمل أن يتم تحقيق ذلك النجاح.

لقد أحطت علما بالملاحظات التي أدلى بها مشاركون في هذه المناقشة فيما يتعلق بدور فرانسيس أونا ومجموعته، وأيضا وجهة النظر التي يتشاطرها مجلس الأمن على نطاق واسع ومفادها أنه يجب منع هذه المجموعة من أن تُخرج عملية التطبيع هذه، ولا سيما العملية الدستورية، عن مسارها. وسننقل وجهة النظر تلك التي تم التعبير عنها على نطاق واسع إلى السيد سنكلير وسندعوه إلى أن يراعيها في مشاوراته القادمة مع الأطراف في بوغانفيل.

وقد طُرحت أسئلة فيما يتعلق بالتفكير في فترة ما بعد انسحاب فريق مراقبة السلام. ويسرني جدا أن أستمع من ممثلي الحكومات التي يتألف منها فريق مراقبة السلام عن أفكارهم في ذلك الصدد وأن أسمع منهم أنهم سيظلون ملتزمين وسيجدون أشكالا جديدة من الدعم التي سيتم تكييفها لكي تتلاءم مع الاحتياجات المتوقعة في وقت مساعدة العملية على المضي قدما. وهناك أفكار محددة متعددة تجري مناقشتها وسيتم تطويرها تطويرا إضافيا باقتراب موعد الانسحاب، بما في ذلك احتمال إنشاء صندوق استئماني بغية تمويل الأنشطة الإضافية والخبرات التي سيتم طلبها، والتي ستتجاوز ما يمكن لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل تقديمه. وبالطبع، سيتم إجراء مناقشات إضافية للأفكار المحددة من قبيل تلك الأفكار. وسنرفع تقارير بشأنها إلى مجلس الأمن في الوقت الملائم.

أخيرا، يسعدني أيما سعادة أنني استمعت إلى التزامات محددة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة المستقبلية لبوغانفيل، وهي الجانب الذي تزداد أهميته مع مواصلة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولقد تحدثتم بنفسكم، السيد الرئيس، عن ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمسألة تقديم الجهات المانحة لمزيد من الدعم لجوانب التنمية. والواقع أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشترك على نحو تام. وقد توصلت البعثة التي زارت الجزيرة مؤخرا إلى فِكَر إضافية ستجري مناقشتها، ويُجري مكتب البرنامج اتصالات يومية مع مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل فيما يتعلق بأنشطة متعددة لإشاعة الاستقرار فيما بعد الصراع.

وأُحطنا علما أيضا برغبة أعضاء المجلس في تقديم معلومات إضافية محددة في الوقت الملائم عن عملية نزع السلاح وجوانب أخرى ذات صلة. وبالتأكيد سنحيط المجلس علما بالجداول الزمنية المحددة والنقاط المرجعية ومستويات الإنجاز. ونأمل أن تنتهي العملية الجارية الآن بنجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد تورك على توضيحاته وإجاباته.

لم يبق متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥